البنك المركزي: نمتلك ثلاثة أضعاف احتياجات السوق من العملة الصعبة

□ بغداد/ المدى

قال البنك المركزي العراقي إن ما متوفر لديه من العملة الصعبة يفوق ثلاثة اضعاف احتياجات السوق العراقية، مبينا ان البنك يتعرض لـ"شائعات" اعلامية يراد منها زعزعة الاقتصاد الوطني.

وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعا خلال الايام الماضية وهو ما عزاه مسؤولو شركات صيرفة محلية الى ايقاف البنك المركزي مبيعاته من العملة الصعبة.

وتناقلت وسائل اعلام محلية انباء عن اتساع ظاهرة بيع العملة الصعبة إلى رجال الأعمال الإيرانيين على المنافذ الحدودية وخاصة في محافظة ميسان وهو ما لم يؤكده البنك المركزي العراقي.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، "نحن قوة اقتصادية ضاربة، الدينار العراقي شبه عملة صعبة حاليا، وما متوفر في البنك المركزي من عملة صعبة تفوق احتياجات السوق العراقي بثلاثة اضعاف". واوضح محمد أن "هناك حملة اعلامية موجهة ضد الاقتصاد العراقي نحن لا نعرف مصدرها ولا دوافعها، ولكن نحن نراقب".حسب قوله.

ووصف ما يتم تداوله في وسائل الاعلام من ايقاف البنك لبيع العملة الصعبة أو عمليات تهريب العملة خارج البلاد بـ"الفقاعات السياسية"، مبينا أن "البنك المركزي العراقي يهمه بالدرجة الاولى الأمن الاقتصادي". ويعمل البنك المركزي العراقي وفق القانون المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، ويعقد خمس جلسات اسبوعية في المزاد اليومي العلني لبيع العملات الأجنبية. وتتلخص مهام البنك بالحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف، وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي. في غضون ذلك وصف البنك المركزي حالة ارتفاع الدولار بأنه فقاعة هواء فارغة ستزول ويمكن السيطرة عليها، مشيراً في الوقت نفسه نمتلك أعلى رصيد احتياطي نقدي يصل الى (٦٠) مليارد ولار. وقال نائب البنك المركزي مظهر صالح (للوكالة الاخبارية للانباء): إن حالة ارتفاع الدولار في الآونة الأخيرة حصلت نتيجة ضعف الإنتاج المحلي وسحب العملة الصعبة عن طريق استيراد المواد والسلع الاجنبية. وأوضح أن البنك المركزي باشر بوضع شروط محددة للراغبين في شراء العملة ومنها اثبات شخصيته بصك مصدق حيث وصل البيع الى (٣) مليون بعد ما كان (٢٠٠)مليون. ويذكر أن البنك المركزي لديه سيطرة على السيولة من خلال وجود آليات مدروسة كسحب الدينار من السوق مقابل خروج الدولار، وهذا هو حال الميزانية العمومية للبنك المركزي التي هي واحدة.

الإعلان عن قرب الإنتاج في حقل نفطي مشترك مع إيران

استئناف ضخ النفط إلى تركيا بعد توقف اثر عمل تخريبي

□ بغداد/ المدى

اعلن مصدر رفيع المستوى في شركة نفط الشمال ان عملية تصدير النفط العراقي الى تركيا استؤنفت بعد توقفها اثر عمل تخريبي استهدف خط انابيب داخل تركيا قبل ثلاثة ايام.

وقال المصدر في تصريح لوكالة فرانس برس ان "عملية استئناف ضخ النفط في الخط العراقي التركي بدأت بعد منتصف الليل بشكل تدريجي، على ان تبلغ منتصف أمس الاثنين معدلاتها الطبيعية بين ٤٠٠ و ٤٥٠ الف برميل".

وذكر ان عملية ضخ النفط كانت قد توقفت مساء الجمعة الماضي بعد تفجير وقع على بعد ١٨٠ كلم من الحدود العراقية التركية داخل تركيا واحدث حريقا كبيرا واضرارا بانبوب نقل النفط".

وتابع ان "الجانب التركي يعمل الآن على صيانة الخط المتضرر، لكن معدلات التصدير تقترب من مستوياتها الطبيعية بعدما بدأنا استخدام خط النقل الثاني".

من جهته اكد المتحدث باسم وزارة النفط عاصم الجهاد لفرانس برس ان الوزارة "ابلغت من قبل الجانب التركي بوقوع عمل تخريبي واندلاع حريق داخل الاراضي التركية مما دفعنا الى ايقاف التصدير".

وذكر ان "الجانب التركي قام مساء الاحد الماضي باستخدام الخط الاضافي الثاني بدل الخط المتضرر داخل الأراضي التركية، وقد عاودنا التصدير في ساعة متأخرة من الليل".

وانبوب النفط البالغ طوله ٩٨٠ كلم والمؤلف من انبوبين متوازيين، يربط كركوك وهي المنطقة النفطية في شمال العراق، بمرفأ جيهان على الساحل المتوسطي التركي حيث يتم شحن الناقلات بالنفط الخام باتجاه الاسواق العالمية. وينتج العراق اكثر من مليوني برميل يوميا من النفط الذي يشكل ٩٤ بالمئة من عائدات البلاد.

في غضون ذلك أعلنت شركة النفط الإيرانية الوطنية عن قرب بدء الإنتاج في حقل يادفاران النفطي المشترك مع العراق، لافتة إلى أنها لا تسعى إلى سبق العراق في هذه الخطوة، باعتبار وزارة النفط لم تستطع حتى الان بدء الحفر في حقولها على الحدود الشرقية.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية ISNA عن مدير الشركة أحمد قالباني قوله إن "طهران تستعد للمباشرة بالإنتاج في حقل يادفاران النفطي الواقع في منطقة الأهواز جنوب غرب إيران في مدة أقصاها ٢٠ آذار ٢٠١٢".

وأكد قالباني أن "بلاده لا تسعى بأي شكل من الأشكال إلى سبق العراق في عملية الإنتاج في الحقل النفطي المشترك"، باعتبار أن العراق لم يتمكن حتى الان من بدء الحفر في حقوله المشتركة مع إيران.

وبحسب الوكالة فإن حقل يادفاران النفطي يحوي نحو ١٢ مليار برميل من النفط الخام، و١٢,٥ تريليون مكعب من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط، فضلاً عن نحو من ١,٩ مليار برميل من المكثفات النفطية.

وكانت إيران وقعت العام ٢٠٠٧ عقداً مع شركة سينوبك الصينية لتطوير حقل يادفاران النفطي.

الى ذلك تتواصل الأعمال في إنشاء مستودع العمارة النفطي الكبير الذي تنفذه وزارة النفط كواحد من بين أربعة مستودعات في عموم العراق.

وقال محافظ ميسان علي دواي ان نسب انجاز المشروع وصلت الى ٤٢٪، وانه يسير في الاتجاه الصحيح، إذ انه عند اكتماله سيسهم مساهمة فاعلة في تامين خزين كبير لسد حاجة المحافظة من المنتجات النفطية.

من جهته اكد مدير فرع المنتجات النفطية في ميسان قاسم مطشر ان العمل يسير بوتيرة متسارعة وفق المواصفات العالمية، مرجحاً انجاز المشروع بشكل نهائي في منتصف عام ٢٠١٤.

الى ذلك قال مدير المشروع فراس كاظم ان كلفة المشروع بلغت ٩٩ مليار دينار وبطاقة خزنية تصل الى ٩٤ مليون لتر موزعة على عشرين خزاناً، اربع منها بطاقة ٢٠ مليون لتر لكل منها، اثنان لمنتج الكاز، ومثلهما لمنتج النفط الابيض.

واشار كاظم الى ان المشروع يمتد على مساحة من الأرض تصل الى ١٢٠٠ دونم، ومنطقة العمل فيها تبلغ ٣٠٠ الاف متر مربع، ولفت الى انه تم تكليف شركة المشاريع النفطية بتنفيذ المشروع، وهي من الشركات المتخصصة.

يشار الى ان محافظة ميسان تفتقر الى مستودع نفطي كبير وتعاني في اوقات معينة من نقص في المنتجات النفطية، ويقول مسؤولون ان المستودع الجديد سيسهم بتوفير طاقة خزنية كبيرة تسد حاجة المحافظة من المنتجات النفطية.

مركز دولي: اقتصاد العراق المتعثر سببه السياسة المركزية

□ بيروت/ المدى

وصف مركز "كارنيغي" الدولي للأبحاث الاقتصاد العراقي في تقرير صدر عنه مؤخراً بالمتخبط والمضطرب.

واوضح التقرير انه "حتى الآن، لم تتخذ التدابير الاقتصادية الضرورية لتدعيم الاتفاقات السياسية، مثل تطبيق سياسات إلغاء المركزية الإدارية بهدف معالجة التأثيرات السلبية التي خلفها نظام صدام حسين الاقتصادية في المحافظات، وكذلك بث الحيوية في الاقتصاد الميت في مناطق مضطربة".

ولفت التقرير إلى انه "طوال أربعة عقود، انتهجت الحكومات العراقية سياسات اقتصادية تستند إلى إستراتيجية الإدارة المركزية الحصرية، مما أدى إلى إفقار باقي المناطق لمصلحة بغداد".

وبين التقرير ان خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، تشير إلى أن تحليلا شاملا لواقع الاقتصاد العراقي على المستوى العام يكشف عن تفاوتات كبيرة بين العاصمة وبين باقي البلاد (المدارس، الرعاية الصحية، والبطالة والتنمية).

وأشار إلى ان النظام السابق عمد من خلال تأميم المصارف وتجارة الجملة إلى إجراء نقل منهجي للأرباح التجارية والأموال الاستثمارية من المحافظات إلى العاصمة، مضيفا انه بما أن العراق يستورد معظم المنتجات غير الزراعية فقد تمكن الحكم المركزي من حصر الأرباح التجارية بالعاصمة، فحرمت المناطق من مصدر مهم للاستثمار كان يمكن توفيره في المحافظات.

واعتبر التقرير ان "الحكومة الحالية تعلم التفاوت بين العاصمة والمناطق والحاجة إلى نزع المركزية عن الإدارة الاقتصادية"، مشيرا إلى أنها تدرك أنه يجب بث النشاط في اقتصادها.

وتابع القول انه "تم إحراز تقدم أساسي إلى حد ما على الورق إلى جانب إطلاق اقتصاد السوق الحر وإلغاء سيطرة القطاع العام على الاقتصاد، ونص دستور العام ٢٠٠٥ على توزيع العائدات النفطية التي تشكل ٩٦٪ من إيرادات الحكومة، على المحافظات وفقاً لعدد السكان، وإشراك الحكومة في تخطيط موارد النفط والغاز في البلاد وإدارتها.

وأضاف "رغم أن الدستور حدد الاختصاصات في السياسات، إلا أنه لا يزال من الضروري توضيح آلية تطبيقها وإدارتها".

واكد ان الدستور يذكر بوضوح الهدف من نقل السلطة إلى هيكليات حكومية فرعية، لكن الموازنات التشغيلية تخضع حالياً إلى سيطرة الحكومة المركزية ولا يزال تمويل إدارة الخدمات يمر عبر الوزارات المعنية".

وبحسب "كارنيغي"، فان "المنحى السلبي الذي سلكته السياسة يظهر في التغييرات بين خطتي التنمية الوطنية الأولى والثانية. حيث عبرت خطة التنمية الوطنية الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) عن عدد كبير من الحاجات الإنمائية وأقرت أن المركزية الاقتصادية تطرح إشكالية، فشجعت على إنشاء خمسة مراكز إنمائية في المناطق لتحديد الأولويات الاستثمارية، والإشراف على تطبيق الموازنات على مستوى المحافظات، لكن المراكز الخمسة لم تتشكل رغم موافقة مجلس الوزراء على الخطة".

أما الخطة الوطنية الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) فتخصص، بحسب المعهد الدولي، أموالا إضافية (١٢,٥ مليار دولار أميركي) لمعالجة أوجه التفاوت بين المناطق، إلا أنها أسقطت فكرة إنشاء مراكز للتنمية وأسندت مسؤولياتها إلى مجالس المحافظات التي تفتقر إلى المهارات الفنية والإدارية للاضطلاع بمهمات استثمارية.

وذكر إنه "كي تتمكن كل منطقة من التعامل مع مشاكلها بصورة شاملة، عليها أن تحدد أولوياتها التنموية وتقوم بمطابقتها مع إستراتيجيتها الاستثمارية. ولذلك، من الضروري إنشاء المراكز الإنمائية التي نصت خطة التنمية الوطنية الأولى على إقامتها في المناطق.

خبير: الفساد وراء استمرار معضلة الكهرباء

□ بغداد/ المدى

عزا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون عدم تحسن واقع الطاقة الكهربائية الى الفساد المالي والاداري والعشوائية والتخبط في الخطط مؤكدا أن المبالغ التي صرفت في توزيع المولدات على المواطنين كانت اكثر من حاجة البلد لحل مشكلة الطاقة جذريا. وقال انطون بحسب ○الفرات نيوز□: إن مشكلة الكهرباء اصبحت شبه مستعصية نتيجة السياسة العشوائية والتخبط في وضع الخطط لها. واضاف: ان المواطن هو الاول والاخير من يتحمل اعباء هذه المشكلة خاصة الفقير الذي يضطر الى دفع مبالغ طائلة شهريا للحصول على الطاقة الكهربائية".

وتابع: إن الدولة انفقت ما يقارب ١٠ مليارات دولار لشراء المولدات الكبيرة والبالغ عددها نحو ١٠٠ الف مولدة، والصغيرة البالغ عددها ٢٥ مليون مولدة ووزعتها على مختلف المناطق وهذا المبلغ كافية لحل المشكلة جذريا لو كانت هذه المبالغ قد انفقت على مشاريع الكهرباء"، مشيرا الى أن "حاجة العراق من الطاقة تبلغ ٨ الاف ميغاواط، فيما تؤمن المبالغ التي صرفت على المولدات نحو ١٠ الاف ميغاواط". يذكر أن البلد يعاني من ازمة كهرباء شديدة اذ تصل ساعات القطع في فصل الشتاء الى ١٦ ساعة وفي فصل الصيف الى ٢٠ ساعة ولم تحل هذه الازمة بالرغم من انفاق مليارات الدولارات لإنهاء شح الكهرباء. وكان الوزراء السابقون تعهدوا بحل مشكلة الكهرباء إلا أن الوضع ازداد سوءا ولم يلمس المواطن اي تحسن.

اتفاقيات عراقية سورية في مجال النقل

□ بغداد/ المدى

اتفقت لجنة النقل السورية – العراقية المشتركة في ختام اجتماعاتها في دمشق على وضع تصوّر لجعل المرافئ السورية داعمة لنُظيراتها العراقية وبالعكس وخاصةً بالنسبة للبضائع الواردة لكلا البلدين ودول الجوار إضافةً إلى تفعيل القناة الجافة وتسهيل نقل البضائع القادمة بحراً بين الدولتين.

وأفادت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) بأن اللجنة المشتركة توصلت إلى هذا الاتفاق خلال اجتماعاتها التي تركزت على سبل تعزيز التعاون وتفعيل الاتفاقيات الموقّعة بين البلدين في قطاعات النقل كافة ووضعها موضع التنفيذ.

وفي مجال النقل الجوي اتفق الطرفان على إلغاء الضمانات المصرفية لتسديد أجور الخدمات الأرضية تبعاً للعقود الموقّعة بينهما حيث تقرر عقد اجتماع فني مشترك خلال الشهر الحالي بين سلطات الطيران في البلدين لمناقشة التفاصيل التشغيلية وزيادة عدد الرحلات.

أما في مجال النقل السككي فأكد الطرفان ضرورة التنسيق لزيادة حجوم النقل عبر المنفذ الحالي ودراسة وضع اتفاق جمركي بين الدوائر المعنية ووضع آلية ميسّرة لنقل ودخول الحاويات عبر شبكة السكك الحديد بين البلدين والاتفاق على موعد لتثبيت نقطة الربط السككي الجديد بينهما في البوكمال والقائم خلال الشهر الحالي وتبادل مسودة اتفاقية النقل السككي. كما اتفقت اللجنة على تفعيل النقل الطرقي بين البلدين على مبدأ المناصفة للنقل الثنائي وبحث تفعيل النقل بالترانزيت عبر العراق وتحديد المسارات. وأفادت (سانا) بأن الطرفين سيتابعان مناقشة العديد من القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك خلال الاجتماع المقبل الذي ستضيّفه بغداد في وقت لاحق من الشهر الحالي.

يشار إلى ما ذكرته تقارير اقتصادية أخيراً أن الأوضاع المتأزمة في سوريا لم تُؤثر في حركة التبادل التجاري بين البلدين فيما نُقل عن مصادر عراقية أن قيمة الصادرات السورية إلى العراق بلغت أكثر من خمسة مليارات دولار خلال العام المنصرم مع توقعات بارتفاعها إلى سبعة مليارات دولاًر خلال العام الحالي.

وفي تعليقه على الاتفاقات التي أُعلن عنها في مجال النقل بين البلدين وذلك في الوقت الذي تتواصل تداعيات الأزمة السورية، قال المحلل الاقتصادي سالم الجبوري "إن هذه الأزمة التي تشمل المنطقة بأسرها جعلت من العراق حلقة وصل بين سوريا وإيران. ورغم أنه لم تكن هناك علاقات اقتصادية بين العراق وسوريا قبل ٢٠٠٣ إلا بحدود ضيقة جداً ولكن في ضوء تطورها خلال السنوات الماضية فإن الموقف الدولي بالنسبة للدول الثلاث هيّأ الظروف لتعزيز التعاون المشترك بحيث تستفيد جميع الأطراف اقتصادياً."

من جهته، قال أستاذ العلاقات الدولية في جامعة دمشق الدكتور نبيل السمان في تصريحات صحفية إن الاتفاقيات الجديدة التي أُعلن التوصل إليها الأحد الماضي "تأتي في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على سوريا..وبالتالي لم يعد هناك منفذ عربي لسوريا غير العراق. كما أن الحكومة الإيرانية طلبت من نظيرتها العراقية دعم سوريا بحيث يمكن أن يستمر التواصل بين طهران ودمشق كخط واحد." كما تحدث السمان في المقابلة التي أجريتُها معه عبر الهاتف عن أهمية الاتفاقيات الجديدة مع العراق في مجال النقل بالنسبة للاقتصاد السوري الذي "تأثّر بشكل كبير جراء توقّف الخطوط التي كانت تربط تركيا مع الدول العربية لنقل مختلف البضائع والسلع عبر سوريا."